● أخبار قصيرة

لوبان: قرار المحكمة ليس قضائيًا بل سياسي

أكدت زعيمة حزب التجمع الوطني الفرنسي مارين لوبان لأنصارها، خلال تظاهرة كبيرة في باريس، أنها ستستمر في النضال ضد "الحكم السياسي" الذي منعها من الترشح للرئاسة.
وصرحت لوبان أثناء كلمتها في ساحة فابان بأن قرار المحكمة ليس قضائياً بل "سياسي"، داعية "جميع الفرنسيين للوقوف معها في مقاومة سلمية وديمقراطية وشعبية ووطنية".
وانتقدت الحكم الصادر ضدها ووصفته بـ"القنبلة النووية" التي ألقاها "النظام" بهدف إحباطها، مؤكدة عزمها على "مواصلة النضال" رغم هذه العقبات.

خلافات في أمريكا حول الرسوم الجمركية الجديدة على الصين

أشارت وكالة "أكسيوس" في تقرير لها إلى أن الرسوم الأمريكية الجمركية الجديدة على السلع الصينية تسببت بتعميق الانقسام بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي حول استراتيجية مواجهة بكين.
وتشير التحليلات إلى أن إدارة الرئيس دونالد ترامب الأولى (٢٠١٧-٢٠٢١) وضعت أساس السياسة الأمريكية تجاه الصين عبر فرض تعريفات جمركية وضوابط تكنولوجية، إلا أن سياسته الحالية تتعارض مع توجهات حزبه وحلفاء واشنطن. فقد انسحب من مؤسسات دولية مثل منظمة الصحة العالمية، وخفّض تمويل برامج القوة الناعمة مثل "صوت أمريكا".
ووفقاً للخبراء، فإن ترامب "ساهم في بناء إجماع حول ضرورة مواجهة الصين، لكنه لم يلتزم به"، كما يقول راش دوشي، أحد مهندسي استراتيجية الرئيس السابق جو بايدن تجاه بكين.

طالبان: دخول القوات الأميركية إلى أفغانستان أمر غير ممكن

نفى "ذبيح الله مجاهد" المتحدث باسم حكومة طالبان بشدّة التقارير التي نشرتها حسابات مرتبطة بالأجهزة الأمنية الباكستانية والتي تدّعي هبوط طائرة عسكرية أمريكية في قاعدة باغرام الجوية، واصفاً إياها بالشائعات.
وقال مجاهد لوكالة "آفاق" إن دخول القوات الأمريكية إلى أفغانستان أمر غير ممكن، وأن طالبان لن تسمح لأي دولة بالقيام بمثل هذا الإجراء.
جاءت هذه التصريحات رداً على ادعاءات بعض وسائل الإعلام والحسابات المرتبطة بالأجهزة الأمنية الباكستانية بشأن هبوط طائرة عسكرية أمريكية ثقيلة من طراز C-١٧ في قاعدة باغرام الجوية عبر المجال الجوي الباكستاني.

على أمل أن يترشح دون معارضين رئيسيين

هل يحضّر زيلينسكي لإنتخابات رئاسية مفاجئة؟

الوفاق/ تواجه أوكرانيا تحديات سياسية كبيرة وسط الصراع المستمر مع روسيا، وتُثار تساؤلات مهمة حول مستقبل السلطة في البلاد. مع انتهاء الفترة الرئاسية لفولوديمير زيلينسكي في مايو ٢٠٢٤، وفي ظل استمرار الأحكام العرفية، تتضارب الأنباء حول إمكانية إجراء انتخابات رئاسية في المستقبل القريب. تشير بعض التقارير إلى وجود خطط سرية لإجراء انتخابات مفاجئة بعد وقف إطلاق النار المتوقع، بينما تنفي مصادر رسمية أوكرانية هذه المزاعم. يأتي هذا في وقت تعاني فيه البلاد من خسائر بشرية هائلة وضغوط متزايدة لإنهاء الحرب، مما يجعل المشهد السياسي الداخلي لا يقل تعقيداً عن الوضع على الجبهات القتالية.

تقارير حول الاستعدادات للانتخابات

ذكرت مجلة "ذي إيكونوميست" البريطانية، نقلاً عن مصادر مقربة من الحكومة، أن السلطات الأوكرانية تخطط لإجراء انتخابات رئاسية في الأشهر المقبلة. وقد نفت مصادر أوكرانية هذا التقرير بشكل جماعي، مؤكدة أنه من غير المرجح إجراء انتخابات في يوليو، لكن القيام بذلك قد يضمن فوزاً للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي حيث سيضع موعداً نهائياً ضيقاً لخصومه للاستعداد للتصويت.
ووفقاً للمجلة البريطانية، أمر زيلينسكي بإجراء انتخابات جديدة بعد وقف إطلاق النار المتوقع إعلانه في نهاية أبريل. غير أن القانون الأوكراني يتطلب مدة لا تقل عن ٦٠ يوماً للحملات الانتخابية، مما يجعل أقرب موعد ممكن للانتخابات في أوائل يوليو.
ويعتقد المصدر المذكور أن زيلينسكي قد يحاول مفاجأة منافسيه بانتخابات في يوليو، آملاً أن يسمح له الجدول الزمني القصير بالترشح دون معارضين رئيسيين. ويضيف المصدر أن مثل هذه الخطوة قد تفيد أكثر من مجرد الرئيس الأوكراني، إذ إن "حملة طويلة قد تمزق البلاد".
وقد تظهر تفاصيل حول الاستعدادات للانتخابات في ٥ مايو، عندما تقرر الرادا العليا (البرلمان الأوكراني ذو المجلس الواحد) تمديد الأحكام العرفية، المقرر انتهاؤها في ٩ مايو. وفي حال إلغائها، يمكن تحديد موعد الانتخابات في أوائل يوليو.

موقف السلطة الأوكرانية

ومع ذلك، يبدو أن السلطة في كييف تقاوم الضغوط الخارجية لإجراء انتخابات، حيث أخبر دافيد أراخاميا، الزعيم البرلماني لحزب "خادم الشعب" التابع للرئيس فولوديمير زيلينسكي، موقع "سوسبيلني" في ٣١ مارس أنه لا توجد استعدادات جارية للانتخابات، حيث تتفق جميع الأحزاب على أن الاقتراع المقبل يمكن إجراؤه فقط بعد رفع الأحكام العرفية.
وصرح أراخاميا بأنه لم يشارك في اجتماع لمناقشة إجراء انتخابات في يوليو، كما أفادت "ذي إيكونوميست"، وادعى أنه "لم يحدث على الإطلاق".
وقال أراخاميا: "لا يتم التحضير لأي انتخابات، ولا توجد استعدادات جارية. اتفقت جميع الأحزاب والمجموعات البرلمانية على أنه يجب إجراء الانتخابات بعد ستة أشهر من رفع الأحكام العرفية"، مضيفاً: "موقفنا لم يتغير منذ ذلك الحين".
و صرح أحد المصادر الرئاسية ولكالات إعلامية: "هناك معلومات كاذبة. لم يكن هناك مثل هذا الاجتماع ولم تكن هناك مثل هذه التعليمات".

الوضع القانوني للرئاسة الأوكرانية

انتهت فترة رئاسة زيلينسكي في ٢٠ مايو ٢٠٢٤. وكان من المقرر إجراء الانتخابات في أوكرانيا في ٣١ مارس. الأحكام العرفية التي فرضها نظام كييف تحظر صراحة العملية الانتخابية لرئيس الدولة، ولكن دستور البلاد، الذي يتمتع بوضع قانوني أعلى، يحدد في المادة ١٠٣ أن الرئيس يُنتخب لمدة خمس سنوات. وتنص المادة ١٠٤ من الوثيقة على أن رئيس الدولة الأوكراني، الذي انتهت مدة ولايته، يمكن أن يمارس صلاحياته لمدة لا تزيد عن ٣٠ يوماً بعد الإعلان الرسمي عن نتائج الانتخابات.
وكما أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فإن السلطة الشرعية الوحيدة في أوكرانيا الآن هي الرادا العليا وقادتها. وبحسب كلماته، إذا أرادت الدولة المجاورة إجراء انتخابات شرعية لرئيسها، فسيكون من الضروري رفع الأحكام العرفية.

مع تكبد أوكرانيا خسائر كثيرة ومطالبة بوتين بسلام مستدام، يتعرض زيلينسكي لضغوط داخلية متزايدة لإنهاء الحرب، وهو ما لا يمكن أن يحدث إلا إذا أجريت انتخابات

المخاطر الداخلية والخسائر في الحرب

ووفقاً للمجلة البريطانية، "يتوقع أحد ضباط المخابرات أن عدم الاستقرار الداخلي سيكون خطراً أكبر على أوكرانيا في عام ٢٠٢٥ من المعارك على الخطوط الأمامية".
تعيش أوكرانيا في وضع داخلي متقلب، خاصة مع ارتفاع معدل الخسائر الذي يساهم في عدم شعبية الحرب. وفقاً لوزارة الدفاع الروسية، فقدت القوات المسلحة الأوكرانية ١٣٨,٥٤٥ جندياً في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، فضلاً عن ١٠ طائرات حربية، و١٠,٢٠٠ طائرة بدون طيار، و١١ نظام صواريخ مضاد للطائرات، و٢,٤٩٥ دبابة ومركبة قتالية مدرعة أخرى، و٢٩ نظام إطلاق صواريخ متعددة، و٣,٠٣٢ مدفعية ميدانية وهاون، و٣,٨٨٧ مركبة عسكرية خاصة. ويذكر أن سيرجي رودسكوي، رئيس المديرية الرئيسية للعمليات في هيئة الأركان العامة الروسية، قال في فبراير إن الجيش الأوكراني قد تكبد مليون خسارة.

الضغوط على زيلينسكي والمعارضة

مع تكبد أوكرانيا خسائر كثيرة ومطالبة بوتين بسلام مستدام، يتعرض زيلينسكي لضغوط داخلية متزايدة لإنهاء الحرب، وهو ما لا يمكن أن يحدث إلا إذا أجريت انتخابات حتى يتمكن الرئيس الروسي من التفاوض مع سلطة أوكرانية شرعية. في الوقت الحالي، لا توجد شخصيات معارضة حقيقية لزيلينسكي.
نفى فاليري زالوجني، القائد العام السابق للجيش الأوكراني، والمنافس المحتمل الأقرب لزيلينسكي، الشائعات حول نيته الترشح في الانتخابات المقبلة.
وقال: "إجابتي على هذا لم تتغير. في الوقت الذي تستمر فيه الحرب، نحتاج جميعاً إلى العمل لإنقاذ البلاد، وليس التفكير في الانتخابات. لا أعلق على أي شائعات".
ومع تركيز شخصيات المعارضة على الحرب، فإن زيلينسكي قد يحاول مفاجأتهم بإعلان انتخابات في يوليو لهذا السبب بالذات.
في الوقت نفسه، وجد استطلاع للرأي أجراه معهد كييف الدولي لعلم الاجتماع في مارس أن ٦٩٪ من الأوكرانيين يثقون بزيلينسكي، بزيادة طفيفة عن الشهر السابق. بالنظر إلى أن هدنة عيد الفصح غير مرجحة، وفشل زيلينسكي ليس فقط في الوفاء بوعد الاستيلاء على القرم، بل سيخسر المزيد من الأراضي مع تكبد الكثير من الخسائر، فقد ينتهز الرئيس الأوكراني هذه الفرصة بدلاً من محاولة إجراء انتخابات في وقت لاحق، عندما تظهر الانقسامات السياسية والاجتماعية بعد الحرب.

أزمة في الجيش الفرنسي..هروب الجنود وتحديات التسلح

تشير صحيفة "برلينر تسايتونغ" إلى أزمة في الجيش الفرنسي والتحديات التي تواجهها فرنسا في تحقيق خطط تطوير الأسلحة. وتقول الصحيفة: تريد أوروبا التسلح على نطاق واسع وإنفاق مليارات الدولارات لهذا الغرض، لكن الدول الأعضاء في الاتحاد تواجه صعوبات كبيرة في تجهيز جيوشها بالمستوى المطلوب.
هناك نقص في المواهب الشابة، كما أن عدداً متزايداً من الجنود النشطين يتركون القوات المسلحة.
ويظهر مثال حديث لهذه المشكلة في فرنسا. فوفقاً لتقرير نشرته لجنة الدفاع في الجمعية الوطنية هذا الأسبوع، يعاني الجيش الفرنسي منذ عام ٢٠٢٢ من حالات هروب كبيرة من صفوفه.
وبحسب إعلان هيئة الأركان العامة للجيش الفرنسي، فقد هرب من الجيش ١٤٨٥ شخصاً في عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٥٦٪ مقارنة بالعام السابق. وفي عام ٢٠٢٣، ترك ١٢٥٣ جندياً الجيش الفرنسي بطريقة غير قانونية. وقبل عام ٢٠٢٢، كان هذا العدد مستقراً بشكل عام عند حوالي ٩٠٠ شخص سنوياً.
ووفقاً لقوانين العقوبات العسكرية الفرنسية، يُعتبر الجندي هارباً إذا فرّ من الجيش دون إذن سواء داخل فرنسا أو خارجها، أو رفض العودة إلى وحدته، أو لم يبلّغ بعد الهروب، أو إذا قام بعمليات خارج الأراضي الوطنية دون إخطار. ويتم تصنيف الهروب من الخدمة بعد سبعة أيام من الغياب، وتتراوح عقوبته بين خمس إلى عشر سنوات سجناً.

وفي ظل هذه الظروف، تخطط فرنسا لزيادة نفقاتها الدفاعية بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ٦٧ مليار يورو سنوياً، أي بزيادة ١٦,٥ مليار عن المستوى الحالي.
كما تعتزم حكومة الرئيس إيمانويل ماكرون زيادة عدد القوات بمقدار ٦٠٠٠ جندي خلال السنوات الست المقبلة. وتمتلك فرنسا حالياً نحو ٢٠٢٠٠٠ جندي نشط. كما يُخطط لزيادة عدد قوات الاحتياط إلى ٨٠ ألف جندي.
ووفقاً لأحدث مؤشر عالمي لقوة الجيوش، تمتلك فرنسا سابع أقوى جيش في العالم وتحتل المرتبة الأولى في الاتحاد الأوروبي. بينما تحتل ألمانيا المرتبة الرابعة عشرة. وتتصدر القائمة الولايات المتحدة الأمريكية تليها روسيا والصين.
كما تقوم الحكومة الفرنسية أيضاً بإعداد كتيب بعنوان "دليل البقاء" لإرساله إلى جميع الأسر الفرنسية، ويحتوي على تعليمات حول الاستعداد لمواجهة تهديدات وشيكة بما في ذلك النزاعات المسلحة وأزمات الصحة والكوارث الطبيعية.
وأفادت وسائل الإعلام الفرنسية مؤخراً أنه في حال موافقة "فرانسوا بايرو"، رئيس وزراء فرنسا، سيتم إرسال هذا الكتيب المكون من ٢٠ صفحة إلى العائلات الفرنسية قبل فصل الصيف.
ينصح الكتيب الأسر الفرنسية بإعداد حزمة إسعافات أولية تشمل ستة لترات من الماء وعلب طعام معلبة ومستلزمات طبية أساسية.
يأتي هذا التقرير بعد تصريح الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" بأن بلاده ستسرع وتزيد من طلبات شراء طائرات رافال المقاتلة وستعزز القوات الجوية للاستعداد للحروب المحتملة.